مستقبل السلم الاجتماعي في إثيوبيا:

إشكالية العنف وخيارات المصالحة المجتمعية

التقرير الأسبوعي

الرقم: 56

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الثلاثاء 1 يناير 2019

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

مقدمة:

في البـــدء لا بد لنا من تسليط الضوء على مصطلح السلمي الاجتماعي وإعطاء الوصف التعريفي السليم لكل من المفردتين وضبط دلالاتهما وتحديد العلاقة بينهما.

وقـد أصبح من نافلة القول التأكيــد على أن مفهوم السلم الاجتماعي لا يختلف في جوهــره عن بقية مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص من حيث الغموض والاختلاف وعدم وجود تعريف جامع ومانع متفق عليه لكثيـر من تلك المفاهيم، وهذا ما سنعمل على توضيحــه في السطور التاليــة:

تعريف السلام:

تقصد مفردة "الســلام" بمعناها اللغوي التسليم والصلح والاستسلام والبراءة من العيوب والسلامة من كل عيب، والسلام مأخوذة من مادة "سلم" وتعني النجاة والتخلص مما هو غير مرغوب، ويقال؛ "سلم من الأمر" والسلام هو أحد أسماء الله الحسنى[1].

فقد ورد لفظ السلام في القرآن الكريم في عـدة مواضيع، وله عدة معان بناءً على سياق الجملة التي وضع بها، ومنها قال الله تعالى:﴿ولا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ..﴾[2]وقوله تعال:﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّسُ الْسَّلامُ﴾[3].

---

[1] د. سامية حسن، الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، أنظر؛ د. حاج أبا آدم الحاج، **مفهوم السلام الاجتماعي للقبائل السودانية (دارفور نموذجاً) المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد التاسع، 2011م**، ص 131.

[2] النساء: الآية رقم [94].

[3] الحشر: الآية رقم [23].

أما مقصود السلام في الاصطلاح فإنه لا يخـرج عن معناه اللغوي المذكور أعلاه، وإن كان يشمل الترتيبات المفصلة للتصالح والاتفاق ورتق النسيج الاجتماعي، وهنا اتجاهان رئيسيان للنظر إلى مفهوم السلام – في أبسط تعريفاته – الأول يعني غياب الخلاف والعنف والصراع والحرب .." وهذه نظـرة لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي ويتبنى هـذا التعريف لمفهوم السلام الكثيـر من دعاة السلام،إذ يرى كثيـر منهم أن السلام في المجتمعات الإنسانية تعني؛ غياب كل ما له علاقة بالعنف مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهـاب أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية وغيرها.

أما الاتجاه الثاني فيرى؛"أن السـلام يعني الاتفاق والانسجام والهدوء"، وهي نظرة شائعة في أوساط المفكرين والكتاب والباحثين المنشغلين بمسألة السلام، ووفقا لهـذا التعريف فإن مفهوم السلام – بعكس التعريف السابق – لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله وأنواعه، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة للتوصل إلى اتفاق والرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشـر[1].

ونخلص مما تقدم القـول بإن مفهـوم السلم الاجتماعي يقصد به وجود حالـة الانسجام والوئام داخـل بيئـة المجتمع، ومدى قبـول مكونات المجتمع الأساسية بالتعايش السلمي ومد جسور التواصل الاجتماعي بين أفرادها وشرائحها المختلفة وقواها الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، وذلك كعنصـر أساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع ونهضتـه وازدهـاره.

---

[1] مفهوم السلام الاجتماعي، مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، أنظر المزيد من المعلومات على؛ موقع معاً لبناء السلام، http://www.tfpb.org/?p=81

هــذا ولا يقتصر مفهوم السلام على تعايش الفرد في محيطــه الاجتماعي فحسب، وإنما يتعداه للتعايش الآمن بالنسبة للدول سواء تعايش الدولة مع جيرانهــا والانسجام مع محيطها الإقليمي والدولي بشكل عام، ولكن الاختلاف يكمن في أدوات وآليات صنع ذلك القرار الآمن

وعودة للسلم الاجتماعي فإن وحدة المجتمع وتجانسه من حيث الاشتراك في اللغة والعادات والتقاليد والعرف والدين والآمال، تعتبر عوامل مهمة لتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن الانقسام الثقافي داخل المجتمعات التقليدية غالباً ما يؤدي إلى كثير من النزاعات والحروب الأهلية وغيرها من المشاكل التي قد تؤدي بدورها إلى فشل وانهيار الدولة الوطنية وتفككها[1].

مدخل سوسيولوجي:

تمثــل إثيوبيا ببعدها الجغرافي والطبيعي والبشري، واحدة من أكثر الدول الإفريقية تعقيــداً في تركيبتها العرقية والإثنية والدينية والسياسية،وعدم الانسجام والتوافق طوال تاريخها الحديث،نتيجة لأسباب وعوامل موضوعية عديدة تتمثل في التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي وحالات من الحرمان والظلم تعاني منها بعض شرائح المجتمع، علاوة على العامل الخارجي الذي ظل عنصراً مهماً ومؤثراً في كل تفاعلاتها البينية، فهــو المرجح لكفة المكون الذي تتاح له فرصة السيطرة والتحكم على باقي المكونات العرقية والإثنية مع الحفاظ دوماً على ملمح ثابت للوجه الديني والثقافي بطبعه المسيحي في البلاد، وهو الأمر الذي أدى في كثير من المحطات التاريخية لسحق وضرب واستضعاف كثير من المكونات الاجتماعية لا سيما المسلمة بسبب

[1] د. حاج أبا آدم الحاج، المصدر السابق، ص 132.

انتمائها الديني والعرقي، دون أن تنجح تلك المجتمعات المقهورة في مقاومة الظلم ومناهضة الهيمنة المفروضة عليها من الداخل والخارج[1].

أهم التحديات والمعوقات الراهنة:

من كل تلك المقدمات والتحليل السوسيولجي أعلاه، يمكننا القول بأن ظاهرة الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي في إثيــوبيا، تواجه اليوم كثيــرا من المشاكل والمخاطر تشكل خطراً مميتاً لمجمل المنظومة الأمنية ومستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، لا سيما في ظل وجـود خلل استراتيجي حقيقي في كثيــر من المقومات الضرورية الأساسية التي ترتكز عليها قواعد ومبادئ تحقيق السلم الاجتماعي الناجح.

ويبدو أن أهم التحديات التي تواجه حاليا رئيس الوزراء الإثيــوبي أبي أحمد علي، يتمثل في المشاكل والمعوقات المعقدة التي ساهمت للفترة السابقة في تعقيـد الأزمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ودفعت به إلى سدة الحكم في البلاد، وجزء منها مرتبط ببنية النظام السياسي، فيما يرتبط بعضها الآخر ببنية التركيبة العرقية والإثنية والدينيــة للدولة الإثيــوبية الحديثة التي تساعد في تأجيج النزاعات والصراعات بين مختلف المجموعات العرقية في البلاد[2].

الفرص أمام المصالحة المجتمعية:

---

[1] د. حسن محمد سليمان، التطورات السياسية في إثيوبيا إلى أين؟، **الرسالة مجلة دورية يصدرها مكتب العلاقات الخارجية والإعلام بالمؤتمر الإسلامي الإريتري**،العدد 27، سبتمبر 2018م، ص 17.

[2] عبد الله الفاتح، قراء موضوعية لفهم طبيعة ومآلات الصراع الراهن في إثيوبيا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، بتاريخ 27 أكتوبر 2016م.

وفي خضم تلك الظروف، أقر البرلمان الإثيــوبي يوم الثلاثاء الـ 25 ديسمبر 2018، قانوناً جديداً ينص على تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية تتمثل مهمتها الرئيسية في إنهاء العنف بين المجموعات العرقية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

وبحسب ما أفادت إذاعة "فانا" الإثيوبية، فإن "الغرض وراء تشكيل اللجنة المذكورة هو الحفاظ على السلام والوحدة الوطنية والتوافق والمصالح بين مكونات المجتمع الإثيوبي، وبالتالي يتعين عليهـا أن "تحقق في أسباب النزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، مع الأخذ الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للضحايا والمعتدين، وستقدم مقترحاتها إلى البرلمان الإثيوبي لمعالجة الانتهاكات وتعزيز الوئام.

وجاءت تلك الخطوة بعـد يوم واحد من إعلان جهاز الأمن والمخابرات الإثيــوبي باعتقال 15 عنصراً من أعضاء المافيا التي تسمي نفسها "أبا توري" يشتبه في تورطهم بأعمال العنف العرقي في إقليم أوروميا، وبحسب وكالة الأنباء الإثيوبية (ENA) فقد تم إلقاء القبض على الجماعة المذكورة في العاصمة أديس أبابا، قبل تنفيذهم عمليات اغتيال تستهدف لمسؤولين كبار في الحكومة وشخصيات سياسية ونشطاء بارزين[1]، كما أعلنت شرطة إقليم أوروميا عن اتخاذها إجراءات أمنية صارمة ضد جميع المليشيات التي تنتهك حقوق الإنسان وتزعزع أمن واستقرار المجتمع[2].

---

[1] أنظر الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الإثيوبية،

https://www.ena/ar/index.php/component/k2/itemlist/date/2018/12/24

[2] نفس المصدر.

وتلك الأحداث الأمنية المتسارعة قد سلطت الضوء بشكل أكثر سطوعاً على الخطورة الأمنية التي تشكل الأعمال الانتقامية التي تشنها قومية الأورومو التي ينتمي إليها بحق المجموعات العرقية الإثيوبية الأخرى.

ويبـــدو أن رئيس الوزراء أبي أحمـد، أدرك بأن مخططات "الدولة العميقة" ليست العائق الوحيد أمام التحول والإصلاح السياسي، بل إن تلك العصابات العرقية باتت تشكل تهديداً حقيقياً لا يقل منها خطورة بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

بيـد أن التعامل مع هـذه التحديات والمشاكل، قد أصبح أكثر تعقيداً حالياً مع تدهور الوضع الأمني وانتشار أعمال العنف فضلاً عن غياب وجود سلطات حكم قوية قادرة على ضبط واحتواء العنف والانتقام وردع ومعاقبة المخلين بالسلم والتعايش الاجتماعي في البلاد.

وهـــذا ما نستعرضه في الجزء الثاني من هذا التقرير